تقرير الملتقى الوطني حول:

الأمن في ظل التهديدات البيئية الحديثة: "الأمن البيئي في المنطقة العربية أنموذجا"

يوم الإثنين17 مارس 2025
عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد google meet

في يوم الاثنين الموافق لـ السابع عشر من شهر مارس من عام ألفين وخمسة وعشرون انعقد الملتقى الوطني حول: "الأمن في ظل التهديدات البيئية الحديثة: الأمن البيئي في المنطقة العربية أنموذجا"، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية عبر تقنية التحاضر المرئي.

نظّم الملتقى مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي بالتعاون مع فرقة البحث: السياسة العامة للأمن الغذائي في الجزائر، فرقة البحث: جيوسياسية الموارد الطبيعية في منطقة المغرب العربي وكذا فرقة البحث PRFU: أمن الطاقة في العلاقات الجزائرية - الاوربية: آليات تفعيل الدور الطاقوي الجزائري في حوض المتوسط.

الافتتاحية

انطلقت فعاليات الملتقى في تمام الساعة العاشرة صباحا، حيث استُهلت بتلاوة عطرة لآيات بيّنات من الذكر الحكيم، أعقبها أداء النشيد الوطني. تلا ذلك الكلمة الافتتاحية التي ألقاها السيد مدير المدرسة، الدكتور زكرياء وهبي، حيث عبّر في مستهل حديثه عن امتنانه باحتضان المدرسة لهذا الملتقى العلمي الهام، مشيدا بحسن اختيار الموضوع نظرا لما يمثله الأمن البيئي من أولوية قصوى في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم. مشيرا إلى أن الاهتمام بالأمن البيئي لم يعد مجرد خيار أكاديمي أو بحثي، بل أضحى ضرورة ملحّة تفرضها التحولات البيئية العميقة التي باتت تهدد استقرار الدول والمجتمعات، لا سيما في المنطقة العربية، التي تعاني من مشكلات بيئية متفاقمة تستدعي تحليلا معمقا ونقاشات موسعة. وأكد أن هذا الملتقى العلمي يسهم في تسليط الضوء على محورية البيئة كحقل للدراسة والتحليل، ويفتح المجال أمام الباحثين لاقتراح حلول عملية تواكب التحولات البيئية الراهنة، وتساعد في بلورة استراتيجيات مستدامة تعزز الأمن البيئي في المنطقة العربية.

من جهتها، شاركت الدكتورة ابتسام أوعشرين، مديرة المخبر، نفس الرؤية، مؤكدة على الأهمية البالغة لتناول مثل هذه القضايا الحيوية، التي أصبحت تشكل محورا رئيسيا في الدراسات الحديثة. وأشارت إلى أن الأمن البيئي لم يعد مجرد مسألة بيئية بحتة، بل أصبح عنصرا جوهريا في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، مما يستدعي تسليط الضوء عليه بشكل أكبر ضمن الأبحاث الأكاديمية والاستراتيجيات السياسية. مشددة في ذلك على أن الواقع البيئي في المنطقة العربية يواجه تحديات جسيمة، حيث تتسم العديد من دول المنطقة بتدهور بيئي متفاقم ينعكس على مختلف جوانب الحياة، مما يستدعي مزيدا من البحث والنقاش العميق، ذلك أن تحقيق بيئة آمنة وصحية يتطلب تضافر الجهود بين الباحثين وصناع القرار، لضمان استجابة فعالة لهذه التحديات، بما يلبي تطلعات الشعوب العربية نحو مستقبل بيئي مستدام.

تلى ذلك كلمة رئيسة الملتقى، الدكتورة منى طواهرية، التي استهلّت حديثها بالإشادة بالمشاركين والمساهمين في هذا الحدث العلمي الهام، معبّرة عن تقديرها العميق لتفاعلهم المثمر وإصرارهم على الحضور من أجل إثراء النقاش حول أحد أكثر القضايا إلحاحا في عصرنا الراهن، ألا وهو الأمن البيئي. مؤكدة أن اختيارها للموضوع لم يكن اعتباطيا، انما انطلاقا من قناعة راسخة بأهميته الجوهرية، كون الأمن البيئي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، مما جعله يحظى باهتمام متزايد من قبل مختلف المدارس الفكرية، وعلى رأسها مدرسة كوبنهاغن، التي دعت إلى "أمننة" القضايا البيئية، أي إدراجها ضمن حقل الدراسات الأمنية، وذلك نظرا لتصاعد التهديدات البيئية، وتأثيرها العميق على مختلف أبعاد أمن الإنسان الذي يشمل الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن المجتمعي، والأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، وغيرها من الجوانب التي تشكل الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات.

لتشير في هذا الصدد إلى أن التهديدات البيئية المتزايدة خاصة في المنطقة العربية التي تواجه ضغوطا بيئية متفاقمة، ساهمت في خلق واقع بيئي متدهور بات يشكل هاجسا للحكومات والشعوب، ومن ثمة فقد جاء هذا الحدث الأكاديمي استجابة لهذه التهديدات قصد طرح رؤى جديدة للنقاش، وتقديم مقترحات بناءة يمكن أن تسهم في صياغة بدائل للسياسات العامة في الدول العربية، بما يساعد على تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات البيئية المتزايدة. كما أكدت على ضرورة تبني مقاربات شاملة ومستدامة تتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بهدف تحقيق أمن بيئي مستدام يضمن مستقبلا أكثر استقرارا للأجيال القادمة.

ليعلن بعدها عن بداية أشغال الملتقى، حيث تضمن البرنامج سبع (٠٧) جلسات، تنوعت النقاشات فيها وتوزعت عبر محاور الملتقى:

الجلسة الأولى

افتتحت الجلسة الأولى من قبل الدكتورة منى طواهرية، والتي ناقش فيها المشاركون ضمن عديد الورقات المتنوعة الرؤى، جملة من المواضيع الهامة التي تدخل ضمن محاور الملتقى، حيث ناقشت الورقة البحثية المعنونة ب "تموضعات الأمن البيئي ضمن طروحات الأمن الموسع: مقاربة معرفية " اسهامات مدرسة كوبنهاجن في توسيع نطاق الدراسات الأمنية من خلال تعميق مستويات التحليل وتوسيع قطاعات الأمن. حيث أكدوا أن البيئة ليست مجرد عنصر هامشي، بل هي جزء أساسي من الأمن الإنساني، فقد باتت تهديداتها تمتد إلى مختلف المستويات، بدءًا من الفرد، الذي تتأثر رفاهيته وصحته وجودة حياته بتدهور البيئة، مرورا بالمجموعة، التي تتأثر هويتها واستقرارها جراء التغيّرات البيئية، وصولا إلى الدولة التي أصبحت سيادتها مهددة بفعل الأزمات البيئية العابرة للحدود. لتنتقل بذلك القضايا البيئية إلى قلب الأجندات الأمنية للدول والمنظمات الدولية، التي باتت تتعامل معها كأولوية استراتيجية، نظرا لتأثيراتها الممتدة عبر الحدود، والتي تفرض تعاونا دوليا مكثفا لمواجهتها بفعالية.

لينتقل بعدها النقاش للحديث عن العلاقة القائمة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة ضمن مداخلة "الأمن البيئي وجودة الحياة: نحو استدامة شاملة"، حيث تم التأكيد على العلاقة الترابطية بين المفهومين كعنصران أساسيان لتحقيق جودة الحياة، ذلك أن الأمن البيئي يهدف إلى حماية البيئة من التهديدات مثل التلوث وتغير المناخ، والاستدامة تضمن توافر الموارد. فالممارسات المستدامة تدعم الأمن البيئي، والعكس صحيح. حيث أن الأمن البيئي ضروري للتنمية المستدامة التي بدورها تحافظ على النظام الإيكولوجي الذي يسهم بلا شك في ضمان العيش في بيئة صحية يقلل من التوتر، والاكتئاب، ويحسن الرفاهية، مما يؤثر على صحة الإنسان والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن زاوية نقدية عالجت الورقة البحثية الموسومة ب"حق التدخل لأسباب بيئية :مقاربة نقدية من منظور واقعي " فكرة تغيّر المنظومة القيمية بتغير المصالح، والتي تقوم على مركزية الدولة وفق أهداف أمريكية تستهدف الدولة في إطار ما يعرف بالسلم الإقليمي، وهنا بدأ الحديث عن حق التدخل الذي ظهر مع مفهوم الأمن الإنساني، حيث أصبح التدخل البيئي يستخدم كذريعة للتدخل السياسي أو الاقتصادي في شؤون الدول الأخرى، أي جعل مسؤولية الحماية البيئية كمصوغات حقوقية وأخلاقية أصبحت تعتمدها الدول الكبرى في فرض القيود البيئية على الدول النامية. وهو ما يتعارض مع مبدأ سيادة الدول، خاصة أنه لا يوجد إطار قانوني واضح يشرعن التدخل القسري لحماية البيئة.

لتقدم بعد ذلك الورقة البحثية " التحديات البيئية و انعكاساتها على الأمن الإنساني الدولي: الدول العربية انموذجا " صور مختلفة للمشكلات البيئية التي تعاني منها الدول العربية، كالتدهور البيئي، التلوث، تدهور التنوع البيولوجي، والتي كانت لها تداعيات جمة على الدول العربية خاصة التي شهدت نزاعات مسلحة كاليمن وفلسطين التي تواجه أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر على الأمن البيئي والإنساني، فوفقا لمداخلة " الصراع و البيئة في اليمن تفاعلات متداخلة و تداعيات مستدامة" تعاني اليمن من الاضطرابات البيئية التي تهدد الحياة، منها نضوب الموارد المائية (يعاني ١١ مليون يمني من الوصول الى المياه)، الاجتثاث البيئي نتيجة استغلال الموارد لتلبية الاحتياجات، والتي لها تبعات صحية عديدة وشديدة كانتشار الامراض، المجاعة. فضلا عن الهجرة البيئية للشعب اليمني، والصراع على الموارد، كل هذا عزّز الهشاشة المجتمعية وزعزعة استقرار البلاد. فضلا عن انهيار الواقع البيئي في كثير من الدول العربية وآثار ذلك على الأمن الغذائي للدول العربية.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

كماناقش المتدخلون ضمن نفس الجلسة عديد المواضيع المرتبطة بالأمن البيئي، حيث ناقشت الورقة البحثية - "التهديدات النووية ومساعي تحقيق أمن بيئي مستدام " صورة من صور التهديدات البيئية ممثلة في التهديدات النووية، حيث تزايد الاعتماد على التكنولوجيا النووية على نحو أفرز تحديات رئيسية تتعلق بالأمن النووي وحماية البيئة. حيث تتسبب الإشعاعات النووية في التغيرات المناخية، تلوث التربة والمياه والهواء، وتشوهات بيولوجية تؤثر على التنوع البيولوجي والصحة العامة. والناتجة عن توليد الكهرباء والمعالجة النووية، ما يشكل خطورة عند التخلص منها بشكل غير آمن، خاصة عند تسرب الإشعاعات في المياه. بشكل يهدد الامن الصحي، الغذائي، المائي وغيرها، كل هذا يتطلب حسب المتدخل تبني استراتيجيات فعالة لضمان السلامة، ومنع الكوارث الناجمة عن الاستخدام غير الآمن أو العسكري للطاقة النووية، مع ضرورة البحث عن استدامة بيئية طويلة الأمد.

في ذات المنحى، تطرقت الورقة البحثية الموسومة ب " غاز الميثان كتهديد للأمن البيئي في ظل نظرية الأمننة كأهم المقاربات الأمننة للحد من انتشار الغازات الدفيئة " إلى غاز الميثان الذي يُعد من أخطر الغازات الدفيئة رغم تعدد استخداماته، إذ يساهم حسب الورقة بشكل رئيسي في ظاهرة الاحتباس الحراري، ويشكل تهديدا بيئيا عالميا، حيث يؤدي تراكم غاز الميثان في الغلاف الجوي إلى احتباس الحرارة، مما يزيد من ظاهرة الاحترار العالمي التي ينتج عنها ذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر، وغيرها لذلك تم تصنيف غاز الميثان كتهديد بيئي وأمني حقيقي. فرض وفقا لما جاء في الورقة ضرورة تبني سياسات قوية للحد من انبعاثاته، وتعزيز الوعي العالمي بخطورته.

وكرؤية مستقبلية قدمت مداخلة "الأمن البيئي العربي المنشود" جملة من الرؤى والتوصيات التي تركز على ضرورة حماية البيئة باعتبارها جزءا من الحفاظ على الحياة والتنمية المستدامة، حيث شددت المتدخلة على التطبيق الفعلي للقانون عبر اتخاذ إجراءات جدية لمواجهة التحديات البيئية التي تعاني منها المنطقة العربية، وأهمية الحوكمة البيئية. من خلال إشراك جميع القطاعات في حماية البيئة، سواء الحكومات أو المنظمات أو الأفراد في إطار تعاوني وفق استراتيجية عربية تعزز الأمن البيئي وتحقق التنمية المستدامة.

وكرؤية مستقبلية قدمت مداخلة "الأمن البيئي العربي المنشود" جملة من الرؤى والتوصيات التي تركز على ضرورة حماية البيئة باعتبارها جزءا من الحفاظ على الحياة والتنمية المستدامة، حيث شددت المتدخلة على التطبيق الفعلي للقانون عبر اتخاذ إجراءات جدية لمواجهة التحديات البيئية التي تعاني منها المنطقة العربية، وأهمية الحوكمة البيئية. من خلال إشراك جميع القطاعات في حماية البيئة، سواء الحكومات أو المنظمات أو الأفراد في إطار تعاوني وفق استراتيجية عربية تعزز الأمن البيئي وتحقق التنمية المستدامة.

الجلسة الثانية

ترأس الجلسة الثانية الدكتور هيشام داود الغنجة ، والتي تناولت هي الأخرى مداخلات متنوعة عالجت مختلف القضايا البيئية، حيث تطرقت مداخلة "الأمن من المفهوم التقليدي إلى الأمن الإنساني: كونية البعد البيئي" إلى تطور مفهوم الأمن من المنظور التقليدي إلى الأمن الإنساني في ظل تنامي العولمة وتغير طبيعة التهديدات، وانتقاله من أمن الدولة إلى أمن الأفراد، ومن القطاع العسكري إلى باقي قطاعات الأمن الإنساني، كالأمن البيئي، الذي تبرز فيه تهديدات ذات تأثيرات واسعة الانتشار على وجود البشرية نتيجة الحروب والصراعات حول الموارد الطبيعية.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

لتستعرض بعدها مداخلة "دراسة في تنامي السرديات المعادية لقضايا التغير المناخي في الدول الغربية" تطور السرديات المعادية لقضايا التغير المناخي في الدول الغربية، حيث تطرقت المداخلة إلى الأحزاب المحافظة التي تدعو إلى تبني توجهات ليبرالية معادية لقضايا التغير المناخي، وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية على الاعتبارات البيئية، وقد أورد المتدخل مثالا على الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الذي لا يولي أهمية لقضايا التغير المناخي، حيث يرى في المصطلح مجرد مؤامرة لتقويض قوة أمريكا، والدليل على ذلك تراجع ترامب عن خطة الطاقة النظيفة، وتعزيز التنقيب عن النفط، والانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ لتعميق النمو الاقتصادي.

في حين تناولت المداخلة الموسومة "فقدان التنوع البيولوجي: المظاهر والحلول من أجل ضمان الاستدامة"، أهمية التنوع البيولوجي في ضمان استمرار الحياة على كوكب الأرض، ودوره في استقرار الأنظمة البيئية. كما تناولت التأثيرات السلبية متعددة الأبعاد الناتجة عن الأنشطة البشرية، مثل الاستغلال المفرط للموارد الطاقوية والتوسع العمراني، مما يهدد الأمن الغذائي والصحي. وقد دفع هذا التهديد الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى تكثيف جهودها من أجل العمل المشترك لحماية النظم الإيكولوجية، بما يضمن احتياجات الأجيال المستقبلية (جوهر الاستدامة)، وذلك من خلال سن القوانين، وتبني سياسات مستدامة، وتعزيز التوعية البيئية، وتشجيع التعاون الدولي.

وتناولت مداخلة " La recherche de la sécurité alimentaire en Algérie face au défidu changementclimatique:impératifd'uneagriculturerésiliente"، تأثير التغير المناخي على الزراعة في الجزائر، حيث أدى الاحتباس الحراري إلى الجفاف والفيضانات، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي. وحسب المتدخل فإنه رغم التحديات التي تواجهها الزراعة في الجزائر إلا أن القطاع شهد تطورات ملحوظة بفضل الإصلاحات والاستثمارات منذ عام ٢٠٠٠. حيث تبنت الجزائر سياسات لتحفيز النشاط الزراعي تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتحديث الممارسات الزراعية.

وتناولت مداخلة " La recherche de la sécurité alimentaire en Algérie face au défidu changementclimatique:impératifd'uneagriculturerésiliente"، تأثير التغير المناخي على الزراعة في الجزائر، حيث أدى الاحتباس الحراري إلى الجفاف والفيضانات، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي. وحسب المتدخل فإنه رغم التحديات التي تواجهها الزراعة في الجزائر إلا أن القطاع شهد تطورات ملحوظة بفضل الإصلاحات والاستثمارات منذ عام ٢٠٠٠. حيث تبنت الجزائر سياسات لتحفيز النشاط الزراعي تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتحديث الممارسات الزراعية.

كما أشارت مداخلة " الاقتصاد الأخضر كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر "إلى تبني الجزائر لمفهوم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر من خلال اعتماد سياسات تهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية واعتماد بدائل إنتاجية، مثل الإدارة الفعالة للموارد المائية والطاقة، وإعادة التدوير، ومكافحة التصحر. ومع ذلك، أشارت المتدخلة أن تنفيذ البرنامج الخماسي ٢٠١٩ لا يزال محدودا. وبخصوص الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، فوفقا للمداخلة حققت الجزائر مراتب متوسطة في الالتزام البيئي، حيث احتلت بين المركزين ٤ و٥ إقليميا و٨١ عالميا عام ٢٠٢١. ورغم توفر الإمكانيات للنهوض بالاقتصاد الأخضر، فإن تحقيق ذلك يتطلب تحقيق توازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية، عبر تعزيز الطاقات المتجددة مع الحفاظ على استخدام الطاقة الأحفورية بشكل متوازن.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

جاءت المداخلة التالية بعنوان" تأثير الأمن البيئي على استقرار الدولة الوطنية" لإبراز العلاقة الترابطية بين الأمن البيئي واستقرار الدولة الوطنية، حيث تُعد البيئة عنصرا أساسيا في ضمان استقرار الدول من خلال تلبية حاجات المواطنين وحمايتها من التهديدات. وأشارت الورقة إلى أن التحديات البيئية، مثل الهجرة والتصحر، تهدد الاستقرار خاصة في إفريقيا، حيث تؤدي المنافسة على الموارد إلى نزاعات مسلحة. ما يستلزم وفقا للمتدخل ضرورة تبني سياسات قوية لحمايتها، بدعم من جماعات الضغط واستراتيجيات الحوكمة البيئية، مع ضرورة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتشجيع الطاقات المتجددة لضمان استقرار الدول على المدى البعيد.

ليتم تسليط الضوء في مداخلة "رؤية السعودية ٢٠٣٠ في تعزيز الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية" على المملكة السعودية كنموذج لمشروع وطني شامل يوازن بين التنمية والاستدامة البيئية، من خلال حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتعكس هذه الرؤية وفقا لما جاء في الورقة استراتيجية تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير مشاريع الطاقة النظيفة مثل "سدرة للطاقة الشمسية، كما تناولت المبادرات البيئية، مثل "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" و"المدن الذكية"، لتؤكد المتدخلة في الختام الحاجة إلى جهود متكاملة لمواجهة التحديات المالية والمؤسساتية، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة، مما يستدعي تعزيز الوعي البيئي لتحقيق الأهداف المنشودة.

كما أبرزت مداخلة" الإعلام البيئي كآلية لحماية البيئة في ظل قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " دور الإعلام البيئي في التوعية بالمشكلات البيئية قبل وقوعها ورصدها عند حدوثها، من خلال خلق رأي عام متفاعل وتحفيز المشاركة الجماعية في إيجاد الحلول، وقد أكدت الورقة على أهمية الإعلام البيئي في نقل المستجدات البيئية وضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومات البيئية الذي تكفله المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، هذه الأخيرة التي تحتاج حسب المتدخل إلى تفعيلها بإنشاء قنوات متخصصة لتعزيز الوعي البيئي وترسيخ ثقافة الاستدامة.

في ذات السياق، ناقشت مداخلة "Mechanisms of Digital Government Communication in Achieving Sustainable Environmental Development: A Case Study of the Algerian Ministry of Environment and Quality of Life" دور الاتصال الحكومي الرقمي في تعزيز التنمية البيئية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على تجربة وزارة البيئة وجودة الحياة. حيث أكدت الورقة على أهمية الاتصال الرقمي في تعزيز الشفافية، والكفاءة، ومشاركة المواطنين، لكنها أشارت إلى وجود تحديات مثل ضعف التفاعل، والفجوة الرقمية، ونقص البيانات الموثوقة.، وهي مشكلات يمكن معالجتها حسب المتدخلة من خلال تبني استراتيجيات أكثر ديناميكية، تشمل تحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الثقافة الرقمية، ودمج البيانات البيئية الفورية، مع التأكيد على ضرورة مواءمة الاتصال الرقمي مع أهداف التنمية المستدامة لتعزيز المشاركة العامة وفعالية السياسات البيئية.

من جانب آخر، تطرقت مداخلة "التهديدات البيئية في المنطقة العربية: دراسة في الأمن الاقتصادي" إلى أهمية الأمن الاقتصادي في الدول العربية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى الفقر والبطالة والتضخم، وتأثر الاقتصادات الريعية بتقلبات أسعار النفط، حيث تناولت المداخلة العلاقة بين الأمن الاقتصادي والبيئي باعتبارهما جزءًا من الأمن الإنساني، مسلطة الضوء على التهديدات البيئية، مثل التغيرات المناخية والتلوث، وأثرها على التنمية الاقتصادية، مؤكدة على أن النمو السكاني وسوء استغلال الموارد الطبيعية يزيدان من تدهور الأمن الغذائي، مما يؤثر سلبا على الأمن الاقتصادي العربي.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

الجلسة الثالثة

بالنسبة للجلسة الثالثة، ترأستها الدكتورة كميلية سعداوي، والتي تناولت هي الأخرى مداخلات متنوعة، حيث تناولت مداخلة "الأمن البيئي كبرنامج بحث لمدارس الدراسات الأمنية – قراءة في تفسيرات المقاربات الرائدة الوضعية وما بعد الوضعية "، تطور الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، مع التركيز على توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد البيئية نظرا لتأثيرها العابر للحدود. وقد ناقشت الورقة الإشكالية المتعلقة بتفسيرات المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية لمفهوم الأمن البيئي ممثلة في مدارس الواقعية، الليبرالية والماركسية التي ربطت مفهوم الأمن البيئي بالنزاعات المسلحة، التعاون الدولي والرأسمالية، في حين أن التفسيرات ما بعد الوضعية ركزت على توسع مفهوم الامن ليشمل التهديدات البيئية، ارتباطه بدور المرأة في الدفاع عن البيئة.

كما تناولت مداخلة "متلازمة الأمن البيئي والأمن الإنساني في الدول العربية، مع التركيز على الجزائر"، علاقة الأمن البيئي بالأمن الإنساني، والذي يشكل أحد الأبعاد الحيوية، فوفقا للمتدخل يركز الأمن البيئي على الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان استدامة الحياة البشرية بعيدا عن التهديدات البيئية، وفي الجزائر تؤثر التغيرات المناخية، الجفاف، تدهور الأراضي، والتلوث البيئي على الأمن الغذائي والصحي، مما يزيد من مخاطر الفقر والنزاعات لمواجهة هذه التحديات، ليقدم المتدخل بدائل تقوم على اعتماد استراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتنفيذ سياسات مستدامة، إلى جانب التوعية المجتمعية بأهمية حماية البيئة لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

هذا ماأكدت عليه مداخلة" الأمن، البيئة والاستدامة: معضلات الخطاب البيئي السياسي"، حيث أكدت على دور الأجيال القادمة وحقها في الموارد الطبيعية في ظل المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في الوطن العربي، حيث يُعد عدم الاستقرار السياسي بسبب الحروب والثورات والتغييرات المستمرة، إضافة للفساد والتواطؤ بين النخب السياسية، ورجال الأعمال عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية، فضلا عن غياب التأطير السليم وتقييد الوصول إلى التكنولوجيا. كما أن القيود الاجتماعية والاقتصادية، مثل ضعف التعليم، تؤثر أيضا على القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. ومن الناحية البيئية، تساهم نضوب الموارد، التغير المناخي، والنزعة الاستهلاكية المفرطة في تدهور البيئة، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتواجه هذه البلدان تحديات إضافية بسبب تزايد استخدام الطاقة، والموارد وتدهور البيئة بشكل مباشر نتيجة النزاعات والفساد.

أما مداخلة "التهديدات البيئية وإشكالية تحقيق الأمن الاقتصادي" فكشفت عن تأثير التهديدات البيئية على الاقتصاد من خلال تدمير الموارد الطبيعية وزيادة الكوارث التي تعيق التنمية الاقتصادية. من أبرز هذه التهديدات، التصحر الذي يؤثر على ١/٦ من سكان العالم، حيث فقدت الأرض حوالي ٣.٦ مليار هكتار من الأراضي الخصبة. كما أن الشركات متعددة الجنسيات وفقا للورقة تلعب دورا في تدمير الغابات، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى فقدان ١٨٪ من الغابات في إفريقيا و٣٠٪ في آسيا. في الجزائر، يهدد التصحر ٤٤٪ من المساحة الزراعية، أي نحو ٩ ملايين هكتار. أما الاحتباس الحراري، فيتسبب في ارتفاع درجات الحرارة ويؤثر على الأنظمة البيئية والزراعة، كما يهدد ذوبان الجليد في القطبين بارتفاع مستوى سطح البحر، مما قد يغرق مناطق ساحلية مثل بنغلاديش وهولندا والدول العربية. دول مثل السودان ومصر ولبنان وشمال إفريقيا بشكل عام ستكون من أكثر المناطق تأثرا بهذه الظاهرة.

وقد ألقت مداخلة "التحديات البيئية وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية" الضوء على أهم التحديات البيئية التي تعاني منها كل من الجزائر وتونس، أهمها التصحر، تدهور المراعي، التغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية، التلوث البيئي، حرائق الغابات وغيرها من التحديات التي تستوجب تعاونا إقليميا يشمل تبادل الخبرات، تحسين جودة البيئة، وتعزيز المشاريع المشتركة لحماية الموارد الطبيعية وضمان التنمية المستدامة في المنطقة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

في ذات السياق تطرقت مداخلة "التهديدات البيئية المشتركة بين تونس والجزائر وسبل مواجهتها" الى جملة التحديات التي يفرضها الواقع البيئي المتدهور بكل من الجزائر وتونس، حيث تواجه الأخيرة عديد المشكلات البيئية التي أثرت على مسارها في تحقيق التنمية المستدامة، لتطرح الورقة جملة من الحلول التي يمكن من خلالها مواجهة التهديدات البيئية والتي تستلزم تعاونا إقليميا بين البلدين من شأنه تطوير استراتيجيات لمعالجة المشكلات التي تتخبط فيها البيئة في كلا البلدين.

كما ركزت مداخلة "National strategy to combat desertification in Algeria: A visionfor achieving sustainable development" على مشكلة التصحر كتهديد يواجه الجزائر والذي يؤثر على إنتاجية المحاصيل والتنمية المستدامة، وقد أوضحت المتدخلة أن الجزائر تسعى من خلال برنامجها الوطني لمكافحة التصحر إلى تحقيق عدة أهداف، منها تعزيز وإعادة تأهيل السد الأخضر، استعادة نظم العشب ألفا، وحماية الأراضي الرعوية وإدارتها بشكل مستدام، وتنمية الزراعة الصحراوية. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات عدة في هذا المجال، منها التغير المناخي، زيادة ندرة المياه، الاعتماد على الوقود الأحفوري، تدهور التربة، والنمو السكاني السريع. لذلك تركز الجزائر على تطبيق ممارسات زراعية مستدامة، تعزيز التنسيق المؤسساتي، الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز تقنيات الحفاظ على المياه.

ولمواجهة التهديدات البيئية قدمت مداخلة" دور أدوات الضبط الإداري الوقائية في تحقيق الامن البيئي في ظل القانون ٠٣-١٠المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" آليات الضبط الإداري الوقائية كإحدى أدوات حماية البيئة، حيث تؤدي أدوات الضبط الوقائية حسب الورقة دورا هاما في الحيلولة دون وقوع الاضرار البيئية، والتي تشمل : القوانين واللوائح البيئية التي تحدد كيفية ممارسة الأنشطة الاقتصادية بشكل يحمي البيئة، القرارات الإدارية الفردية مثل منح تراخيص المشاريع وفقا للمعايير البيئية، تحديد الأنشطة المسموح بها مثل فرض قيود على الأنشطة الضارة، نظام التصاريح البيئية الذي يلزم المؤسسات بالحصول على تصاريح قبل تنفيذ مشاريع بيئية، وإجراءات التقييم البيئي التي تفرض دراسات تأثير بيئي قبل الموافقة على مشاريع كبرى. لذلك يعد الضبط الوقائي حسب المتدخل أداة أساسية في حماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة، ويتطلب تعزيز آليات التنفيذ والمراقبة لضمان فعالية القوانين البيئية.

في حين يسهم تعزيز الهوية البيئية لدى الأفراد والمجتمعات وفقا للمداخلة الموسومة ب "التوجه نحو تعزيز الهوية الثقافية المحلية والأمن البيئي عبر تبني نماذج التنمية القائمة على الاقتصاد البنفسجي في ضمان تحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبحت ضرورة حتمية. ويتطلب ذلك تغييرا في السلوكيات والممارسات اليومية، إضافة إلى سياسات واستراتيجيات تركز على استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومسؤولة، يعد في ذلك الاقتصاد البنفسجي حسب المتدخل أحد أهم المداخل التي يمكن اعتمادها، كونه يدمج الثقافة والإبداع لتحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع. مما يسهم في تقليل استنزاف الموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتقليل النزاعات حول الموارد، وتشجيع التكنولوجيا الخضراء. كما يتكامل الاقتصاد البنفسجي مع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، حيث يركز الاقتصاد الأخضر على تقليل التلوث، والاقتصاد الدائري على إعادة استخدام الموارد، بينما يعزز الاقتصاد البنفسجي الاستدامة المجتمعية والبيئية من خلال الابتكار الثقافي لضمان تحقيق الأمن البيئي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك على البلدان العربية، بما فيها الجزائر، تطبيق سياسات بيئية واقتصادية متكاملة.

الجلسة الرابعة

الجلسة الرابعة ترأستها الدكتورة ليندة خنيش، حيث تناولت النقاشات أبرز التهديدات والتحديات البيئية التي تواجهها المنطقة العربية، حيث تم تسليط الضوء ضمن مداخلة مؤشر الاستدامة البيئية والتنمية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق على مفهوم الأمن البيئي كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، والذي يعتمد على ست(٠٦) مؤشرات رئيسية تشمل المياه، الصرف الصحي، الطاقة، المناخ، التنوع البيولوجي، وإدارة الكوارث. وقد أشار المتدخل إلى التباين الكبير بين الدول العربية في الأداء البيئي، مع الإشارة إلى مشاكل مثل تلوث الهواء في الجزائر، تلوث نهر النيل في مصر، مؤكدا أن قضايا الاستدامة ترتبط بالسياسات الاقتصادية، بحيث يؤدي سوء الإدارة البيئية إلى تدهور الموارد الطبيعية، وارتفاع تكلفة الأضرار البيئية، التي تقدر في بعض الدول العربية بنحو ٢٧ مليار دولار سنويًا.

لتناقش بعدها مداخلة تأثير ظاهرة التصحر على أبعاد الأمن الإنساني، حيث يؤثر التصحر والجفاف على الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، حيث يؤديان إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، تفاقم شح المياه، وزيادة معدلات الفقر والنزوح البيئي، وقد أكد المتدخل أن التصحر يشكل تحديا عالميا، لكنه أكثر حدة في الدول العربية بسبب الظروف المناخية، وسوء استغلال الموارد. كما تناولت المداخلة تأثير التصحر على الأمن الغذائي والمائي والصحي، هذه الأزمات قد تؤدي إلى نزاعات إقليمية، كما هو الحال في أزمة سد النهضة. ودعت الورقة إلى تعزيز التعاون الدولي، تبني استراتيجيات لإعادة التشجير، والاستثمار في التكنولوجيا المستدامة للحد من تفاقم المشكلة.

استعرضت بعدها مداخلة "الأمن المائي ومخاطر التهديد في المنطقة العربية: نهر النيل وأزمة سد النهضة نموذجًا" قضية ندرة المياه باعتبارها أحد أخطر التحديات البيئية، وما يترتب عليها من تداعيات مباشرة على الأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي. فقد أفرزت هذه الأزمة حسب ما جاء في الورقة نزاعات متزايدة حول الموارد المائية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشكل الأحواض المائية المشتركة بؤر محتملة للتوتر والصراع بين الدول، خصوصا أزمة سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على مصر والسودان.

في نفس الإطار، أكدت مداخلة "دور السياسات الأمنية في مواجهة التحديات البيئية: "دراسة حالة ندرة المياه في دول المشرق العربي"أن ندرة المياه أصبحت عاملا استراتيجيا في العلاقات الدولية، حيث تعتمد العديد من الدول العربية على موارد مائية تأتي من خارج حدودها، مما يجعلها عرضة للضغوط السياسية كالصراع حول نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وكذلك محاولات الكيان الصهيوني للسيطرة على الموارد المائية في فلسطين والأردن. خاصة في ظل تأثير التغيرات المناخية، مثل شح الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى النمو السكاني الذي يفاقم الطلب على المياه، وقد دعت الباحثة إلى تبني استراتيجية عربية موحدة لمواجهة التحديات المائية وتعزيز التعاون الإقليمي، اعتماد الدبلوماسية المائية واللجوء إلى تقنيات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، مؤكدة أن الهيمنة الصهيونية على الموارد المائية والتحديات الاقتصادية والسياسية تعرقل تحقيق الأمن المائي المستدام بالمنطقة.

كما ناقشت مداخلة "المقاربة الأمنية للدول العربية في مواجهة التهديدات البيئية" أهم التهديدات البيئية باعتبارها تحديا أمنيا يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية. ممثلة في الجفاف، التصحر، تلوث الهواء والمياه، وأثرها على الصراعات الإقليمية، لا سيما النزاعات المائية. وقد تناولت الورقة الجهود العربية في التعامل مع هذه القضايا، مثل إنشاء مجلس وزراء البيئة العرب، لكنها أكدت أن هذه الجهود لا تزال غير كافية. لتقترح الباحثة تعزيز التعاون الإقليمي، وضع استراتيجيات وطنية متكاملة، تطوير التشريعات البيئية، والاستثمار في الطاقات المتجددة، مؤكدة أن غياب الإرادة السياسية يعد من أبرز العوائق أمام مواجهة التحديات البيئية بفعالية.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

من جانب آخر، طرحت مداخلة "الأجندة البيئية في المنطقة العربية: أداة لتقييد النمو أم ضرورة للتنمية المستدامة؟" رؤية نقدية للسياسات البيئية العالمية، مشيرة إلى أنها قد تستخدم كأداة للسيطرة على الاقتصادات الناشئة بدلا من تحقيق أهداف بيئية حقيقية. استعرضت تطور السياسات البيئية العالمية، مثل بروتوكول كيوتو واتفاق باريس، مؤكدة أن هذه الاتفاقيات غالبا ما تفرض قيودا صارمة على الدول النامية دون فرض التزامات مماثلة على الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. كما ناقشت الورقة تأثير التحولات البيئية على الدول العربية، خاصة الدول المصدرة للنفط، حيث يؤدي انخفاض الطلب على الوقود الأحفوري إلى تراجع الإيرادات الاقتصادية، مما يستدعي حسب المتدخلة تبني استراتيجيات توازن بين الالتزامات البيئية والتنمية الاقتصادية.

كما ناقشت مداخلة "التحول الأخضر في الجزائر: تحديات التنمية المستدامة وآفاق التكيف مع المتغيرات البيئية"، مفهوم التحول الأخضر كأحد المداخل للتكيف مع التغيرات المناخية، حيث أكدت أن مسألة التحول الأخضر في الجزائر ليست مجرد قضية بيئية، بل يتطلب إصلاحا فكريا وسياسات عامة واضحة، موضحة جملة من التحديات التي تعيق هذا التحول، مثل غياب إطار قانوني قوي، نقص الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وضعف الحوافز للقطاع الخاص -رغم وجود برامج مثل "البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة"-، والتي ترجع إلى ضعف البنية التحتية والتمويل غير الكافي. وقد دعت المتدخلة إلى تبني سياسات بيئية أكثر استدامة، وتعزيز دور المجتمع المدني، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء محليًا بدلًا من الاعتماد على الحلول المستوردة المشروطة.

كما تطرقت مداخلة "دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي"، إلى الدور الحاسم للمؤسسات الاجتماعية في نشر الوعي البيئي، حيث تشمل هذه المؤسسات الأسرة، المدرسة، المسجد، ووسائل الإعلام. ذلك أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في تشكيل السلوكيات البيئية، حيث تساهم الأسرة في غرس العادات البيئية الصحيحة، بينما تؤدي المدارس دورا في إدماج قضايا البيئة ضمن المناهج الدراسية. كما أشارت الورقة إلى دور المسجد في توجيه الأفراد نحو قيم إسلامية تدعو إلى حماية البيئة، ودور الإعلام في التأثير على الرأي العام، وتعزيز ثقافة الاستدامة. وقد دعا الباحث إلى ضرورة تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات لضمان بناء وعي بيئي مستدام لدى الأفراد والمجتمعات.

الجلسة الخامسة

الجلسة الخامسة كانت برئاسة الدكتورة صبرينة مزياني، حيث استهلت بمداخلة Environmental Threats as a Dimension of Human Security: A Conceptual Approach، والتي ناقشت فيها المتدخلة كيف تؤثر التحديات البيئية، مثل تغير المناخ، ونضوب الموارد، والكوارث الطبيعية، بشكل مباشر على الأمن البشري. وأوضحت التحول في دراسات الأمن من التركيز العسكري إلى نهج أوسع يشمل العوامل البيئية باعتبارها عناصر حاسمة للاستقرار والرفاهية، وقد أكدت أن تدهور البيئة يسهم في النزاعات والنزوح وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مشددة على الحاجة الملحة إلى سياسات مستدامة والتعاون الدولي. ودعت إلى دمج القضايا البيئية في استراتيجيات الأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد يجمع بين البحث العلمي، والحوكمة، وبناء القدرة على الصمود لتقليل المخاطر وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

سلطت مداخلة" البيئة و الأمن : العلاقة المتبادلة بين حماية البيئة و استقرار المجتمعات" الضوء على العلاقة الوثيقة بين البيئة والأمن، موضحة أن الأمن البيئي أصبح متغيرا أساسيا بعد الحرب الباردة، حيث أدى توسيع مفهوم الأمن إلى إدراج التهديدات البيئية ضمن التحديات غير التقليدية. وأشارت إلى أن العوامل البيئية، رغم كونها غير ظاهرة في كثير من الأحيان، إلا أنها تؤدي دورا رئيسيا في تأجيج النزاعات، كما في حالة السودان حيث يرتبط الصراع بالموارد الطبيعية. مشيرة إلى تصريح وزير الزراعة الإسرائيلي حول أهمية الضفة الغربية في تأمين المياه، مما يؤكد تأثير البيئة على القرارات الاستراتيجية للدول. وأكدت المتدخلة على الترابط بين الأمن البيئي وأبعاد أخرى كالأمن الغذائي والاقتصادي، مشددة على أن تحقيق أمن بيئي فعّال يعزز الاستقرار، في حين أن غيابه يسهم في تفاقم الأزمات وعدم الاستقرار.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

وقد ناقشت مداخلة "حماية البيئة في الجزائر: الجهود والمعيقات" إشكالية التدهور البيئي باعتبارها تهديدا عالميا يتطلب استجابات دولية منسقة، مشيرة إلى أن الجزائر اضطرت إلى الانضمام للاتفاقيات البيئية الدولية بسبب أزمات بيئية حادة. كما استعرضت الورقة أبرز التحديات البيئية التي تواجه الجزائر، كالعوامل المناخية، النمو الديموغرافي، وضعف سياسة التعمير، والتأثيرات السلبية للنشاطات البشرية.، ولمواجهتها تبنّت الجزائر عدة سياسات، من بينها قوانين تنظيم الأراضي والغابات، مشاريع تحلية المياه، وبرامج لحماية البيئة الحضرية، كما أحرزت تقدما في إدارة النفايات وإنشاء أجهزة متخصصة في حماية البيئة. ومع ذلك، أكدت المتدخلة أن المشكلة الرئيسية تكمن في ضعف تطبيق السياسات والرقابة، إضافة إلى غياب الوعي البيئي وإهمال الأفراد لدورهم، مما يحدّ من فعالية الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية.

في المقابل استعرضت مداخلة "انعكاسات التوسع العمراني والحضري على الأمن البيئي في الخليج العربي" التحديات البيئية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة موقعها شبه الاستوائي، حيث تعاني من ارتفاع درجات الحرارة، زيادة ملوحة البيئة البحرية، وندرة الأراضي الزراعية، مما دفعها إلى الاعتماد الكبير على تحلية المياه، وهو ما أثر سلبًا على النظام البيئي البحري. كما أن التطور العمراني في هذه الدول تحقق على حساب استصلاح الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية، مما فاقم التأثيرات البيئية، ولمواجهة هذه التحديات، ركزت الورقة على السياسات البيئية التي تبنّتها دول الخليج، مثل تنويع صادراتها بعيدا عن النفط، تقليل انبعاثات الاحتباس الحراري عبر الانضمام إلى اتفاق باريس، كما تسعى لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر وتعزيز البنية التحتية المستدامة، في إطار جهودها لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية.

كماناقشت مداخلة "النزوح البيئي في ظل التغير المناخي: حالة الفضاء المغاربي" قضية بيئية هامة ألا وهي النزوح البيئي بسبب التغير المناخي، مشيرة إلى ظاهرة المهاجرين البيئيين الذين يُجبرون على مغادرة مناطقهم بسبب التدهور البيئي. وأوضحت أن عام ٢٠٢٠ شهد نزوح أكثر من مليون شخص بسبب ارتفاع درجات الحرارة، بينما كانت الصين والولايات المتحدة أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات عام ٢٠٢٢، مما يعكس التفاوت في المسؤولية المناخية. كما تناولت الورقة تأثير التغير المناخي على النزوح الريفي في المغرب العربي، مشيرة إلى دور الكوارث البيئية مثل زلزال المغرب وأزمات ليبيا في تحريك السكان. واختتمت المتدخلة بالتأكيد على ضرورة تبني سياسات مناخية فعالة وتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة تداعيات النزوح البيئي.

وقد ناقشت المداخلة الموسومة ب "مبدأ التنمية المستدامة في المنطقة العربية بين صلابة التنصيص ومرونة الإعمال" فكرة مدى تطبيق مبدأ الاستدامة في المنطقة العربية، حيث أوضحت الورقة البحثية أن المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة في تطبيق نموذج فعال للتنمية المستدامة، أبرزها غياب الوحدة العربية، مما يضعف تبني استراتيجيات بيئية مشتركة. وقد شدد المتدخل على ضرورة التطبيق الصارم للقوانين البيئية، محذرا من أن عدم تفعيلها يحوّلها إلى مجرد نصوص بلا تأثير. وانتقد مبدأ "الملوّث الدافع" باعتباره ليس حلا عمليا، بل وسيلة قد تشرعن التلوث عبر السماح للممارسات الضارة بالاستمرار مقابل تعويض مالي. وفي ختام مداخلته، دعا إلى تبني مقاربة متكاملة تراعي الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والإنسانية لضمان تنمية مستدامة تتناسب مع خصوصيات وتحديات المنطقة العربية.

كماطرح المناقشون مجموعة من التجارب والمقاربات لمواجهة التحديات البيئية، حيث تعرضت مداخلة" متطلبات وتحديات التمكين للعدالة البيئية في البلدان العربية" لمفهوم العدالة البيئية وتطور الاهتمام الدولي به، موضحة أن تحقيقها يتطلب توزيعا عادلا للأعباء البيئية وتعزيز التعاون الدولي لدعم الفئات المهمشة، وفي خضم العرض قدمت المتدخلة واقع العدالة البيئية في الدول العربية، مشيرة إلى تفاوتها وغياب التنسيق الإقليمي رغم وجود بعض المبادرات البيئية. كما أكدت أهمية السيادة الغذائية، وتقوية الحوكمة البيئية، مشددة على ضرورة التوعية البيئية وتنظيم مؤتمرات متخصصة. واختتمت ورقتها بتحديد التحديات التي تعيق العدالة البيئية عربيًا، مثل ندرة الموارد، النزاعات، وضعف الوعي الحكومي.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

من جهتها أكدت مداخلة "الاستدامة البيئية كركيزة أساسية في تعزيز الأمن الإنساني" أهمية الاستدامة البيئية في تعزيز الأمن الإنساني، موضحة أن الاستخدام الأمثل للموارد يحقق تنمية مستدامة طويلة الأمد. كما أبرزت دور السياسات البيئية في ضمان الأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي، مما يساعد المجتمعات على مواجهة التغيرات المناخية. وتناولت إدارة الموارد والطاقات المتجددة، مشددة على ضرورة تعزيز الوعي البيئي وترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية. كما دعت إلى تشجيع استخدام الطاقات المتجددة للحد من الانبعاثات الضارة، وأكدت على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة البيئية في السياسات التنموية وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية بشكل جماعي.

وركزت المداخلة الموسومة ب " السياسات الدولية للتكيف مع التغير المناخي بين العدالة المناخية و الأمن الإنساني" على العدالة المناخية وعلاقتها بالأمن الإنساني، مبرزة أهمية اتفاقية باريس ٢٠١٥ في الحد من الانبعاثات ودعم الدول النامية ماليا، إلى جانب الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو للتحول نحو الطاقة النظيفة، وقد تناولت الورقة دور المنظمات الدولية، مثل مبادرة نيروبي، والجهود الإقليمية للاتحادين الإفريقي والأوروبي، وأوضحت أن العدالة المناخية تقوم على توزيع عادل للموارد، دعم الفئات الضعيفة، والإنصاف في تحمل المسؤوليات، ورغم هذه الجهود، ترى المتدخلة أن هناك تحديات كضعف التمويل، تفاوت القدرات، وتعارض المصالح الاقتصادية، واختتمت ورقتها بالتأكيد على ضرورة تعزيز التمويل الدولي، تعزيز التعاون، وتركيز السياسات المناخية على الأمن الإنساني.

وفي إطار الحديث عن واقع التنمية في الجزائر، تناولت مداخلة "واقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور برامج الإنعاش الاقتصادي" واقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور برامج الإنعاش الاقتصادي، مشيرا إلى التحول من التخطيط المركزي، الذي ركّز على الصناعات الثقيلة، إلى التخطيط اللامركزي الداعم للقطاع الإنتاجي. وأوضح المتدخل أن السياسات التنموية الجزائرية تعاني من قطيعة بين البرامج المتعاقبة والاعتماد المفرط على عائدات النفط. كما استعرض البرنامج الخماسي للتنمية، مؤكّدا ضرورة البحث عن بدائل اقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط والأزمات العالمية. مختتما ورقته بتأكيد صعوبة تحقيق تنمية مستدامة في اقتصاد ريعي، داعيا إلى تنويع الاقتصاد، الاعتماد على الطاقات النظيفة، وتهيئة البيئة للتحول الطاقوي.

لتستعرض بعدها المداخلة التالية "تجربة دولة الإمارات العربية في تحقيق الأمن البيئي : السياسات ، التدابير ، الرؤية المستقبلية"، حيث تناولت تجربة دولة الإمارات في تحقيق الأمن البيئي الذي يرتبط باستراتيجيات التنمية المستدامة، وقد أوضح المتدخل أبرز التحديات البيئية التي تهدد الأمن البيئي مثل النمو السكاني، التصحر، وشح الموارد المائية، وكيف تبنت الإمارات استراتيجيات استباقية لمواجهتها، تمثلت في إدراج التعليم الأخضر وتشريعات لحماية الموارد وتقليل الانبعاثات، ليطرح في نهاية ورقته الرؤى المستقبلية التي تعتمدها الإمارات لتعزيز الأمن البيئي، بما في ذلك التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المناخية.

الجلسة السادسة

الجلسة السادسة ترأستها الدكتورة زهرة بلحاج، والتي بدأت النقاشات فيها بمداخلة حول "التهديدات البيئية وتأثيراتها على التنمية المستدامة"، حيث تطرقت إلى التهديدات البيئية وتأثيراتها على التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن التحديات البيئية مثل التغير المناخي، تدهور الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، تشكل تهديدا كبيرا على استدامة التنمية. كونها تؤثر على الأمن الغذائي والمائي، وتعرقل النمو الاقتصادي، وتزيد من التفاوت الاجتماعي، وقد ركزت الورقة البحثية على أهمية دمج الأبعاد البيئية في استراتيجيات التنمية المستدامة لمواجهة هذه التهديدات، مع التأكيد على ضرورة تبني سياسات بيئية فعالة والتعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

لتقدم مداخلة " التغيرات المناخية والأمن الغذائي في الجزائر: التهديدات وسياسات المواجهة " صورة من صور تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في الجزائر، موضحة أن ظواهر مثل الجفاف، التصحر، وندرة الموارد المائية تشكل تهديدا مباشرا للإنتاج الزراعي واستدامة الأمن الغذائي، حيث تم التركيز على انعكاسات هذه التغيرات على تراجع المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الاعتماد على الواردات. كما استعرضت المداخلة سياسات المواجهة التي تبنتها الجزائر، مثل تطوير استراتيجيات الري المستدام، دعم الفلاحة الصحراوية، وتشجيع الزراعة المقاومة للتغيرات المناخية. وأكدت على ضرورة تعزيز البحث العلمي، والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات وضمان الأمن الغذائي المستدام.

في حين ناقشت مداخلة Les menaces environnementales modernes et leurs impacts sur la sécurité : Étude du cas de la région arabe التهديدات البيئية الحديثة وتأثيراتها على الأمن بالتركيز على المنطقة العربية. حيث تم تسليط الضوء على المخاطر البيئية مثل التغير المناخي، التصحر، وشح الموارد المائية، موضحة أنها تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والمائي، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما تم استعراض التحديات التي تواجه الدول العربية في التعامل مع هذه الأزمات، مثل ضعف السياسات البيئية والتغيرات الديموغرافية. وأكدت المداخلة على ضرورة تبني استراتيجيات حوكمة بيئية فعالة، وتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

ومن زاوية نقدية جاءت مداخلة "حدود التشريعات الدولية في حوكمة الأمن البيئي: رؤية نقدية"، والتي أشارت إلى أن الإطار القانوني الدولي يعاني من ضعف في التنفيذ وغياب الالتزام الصارم من قبل الدول. حيث تم تسليط الضوء على الثغرات القانونية، مثل غياب آليات رقابة فعالة والعقوبات الرادعة، مما يؤدي إلى استمرار الممارسات البيئية الضارة. كما ناقشت المداخلة التباين في التزامات الدول بين الشمال والجنوب، حيث تواجه الدول النامية صعوبات في الامتثال بسبب التحديات الاقتصادية. واختتمت الورقة بضرورة تعزيز التعاون الدولي، وإصلاح آليات الحوكمة البيئية لضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن البيئي العالمي.

لتعالج مداخلة" الحماية القانونية للبيئة في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الإنساني" الإطار القانوني البيئي في الجزائر، والذي يشمل مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث، حيث تم التركيز على دور هذه القوانين في تعزيز الأمن الإنساني من خلال ضمان بيئة سليمة وصحية، وتأثيرها على جودة الحياة والاستقرار الاجتماعي. كما تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ هذه القوانين، مثل ضعف الرقابة البيئية ونقص الوعي المجتمعي. وأكدت المداخلة على ضرورة تفعيل آليات إنفاذ القوانين وتعزيز الحوكمة البيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة والأمن الإنساني في الجزائر.

في ذات السياق، تناولت مداخلة "برنامج الأمم المتحدة كآلية لأمننة المجال البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي" دور برنامج الأمم المتحدة في أمننة المجال البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، حيث أوضحت كيف تسهم استراتيجيات الأمم المتحدة في إدراج القضايا البيئية ضمن الأجندة الأمنية العالمية، حيث تم التركيز على آليات البرنامج في دعم الدول العربية لمواجهة التحديات البيئية من خلال تعزيز السياسات البيئية المستدامة. كما تم استعرضت الورقة جهود البرنامج في تمويل المشاريع البيئية، ودعم الحوكمة البيئية، وتعزيز التعاون الإقليمي. وأكدت المداخلة على أهمية تعزيز الالتزام بسياسات الأمم المتحدة البيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي في المنطقة.

كماتناولت المداخلة التالية" السياسة الزراعية ودورها في الحد من التصحر وتحقيق الامن الانساني في ضوء التنمية المستدامة "قطاع الزراعة الجزائري انموذجا"، حيث سلّطت الضوء على تأثير التصحر على الأمن الغذائي والاقتصاد، موضحة أن السياسات الزراعية تؤدي دورا جوهريا في استدامة الموارد الطبيعية ومكافحة تدهور الأراضي، وقد استعرضت المداخلة جهود الجزائر في تطوير القطاع الزراعي، مثل دعم الفلاحة الصحراوية، تحسين تقنيات الري، وتشجيع التشجير

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

لمكافحة التصحر. وأكدت في ختام المداخلة على أهمية تعزيز البحث العلمي، استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتبني سياسات زراعية أكثر تكاملا لضمان تحقيق الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

وقد ألقت مداخلة "البعد البيئي في التخطيط الحضري – نحو مدن جزائرية أكثر استدامة " الضوء على جانب آخر يتعلق بالتخطيط العمراني، مشيرة إلى أهمية دمج الاستدامة البيئية في تطوير المدن. ذلك أن التخطيط الحضري المستدام يساهم في تحسين جودة الحياة، وتقليل التلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. كما تم استعراض التحديات التي تواجه المدن الجزائرية، مثل التوسع العمراني غير المنظم، والاكتظاظ، وضعف البنية التحتية البيئية. وأكدت المتدخلة على ضرورة تبني سياسات حضرية مستدامة تشمل استخدام الطاقات المتجددة، تعزيز المساحات الخضراء، وتطوير أنظمة النقل الصديقة للبيئة لبناء مدن جزائرية أكثر استدامة.

في ذات المنحى، طرحت مداخلة "الرقابة العمرانية القبلية آلية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" آلية أخرى من آليات حماية البيئة، حيث تناولت المداخلة دور الرقابة العمرانية القبلية كأداة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، موضحة أن الرقابة المسبقة على المشاريع العمرانية تساهم في الحد من التوسع العشوائي، وتقليل التأثيرات البيئية السلبية، وقد تم التركيز على أهمية التخطيط العمراني المدروس في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية. كما استعرضت المداخلة التحديات التي تواجه هذه الرقابة، مثل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية وغياب الالتزام الصارم بالمعايير البيئية. وأكدت على ضرورة تعزيز آليات الرقابة، وتحديث القوانين العمرانية، وتكثيف الوعي البيئي لضمان تنمية حضرية مستدامة في الجزائر.

كما ناقشت مداخلة " الأمن البيئي في المنطقة العربية: قراءة في أدوار الثقافة الاجتماعية وأهميتها" واقع الأمن البيئي في المنطقة العربية من خلال تحليل أدوار الثقافة الاجتماعية وأهميتها في تحقيق الاستدامة البيئية، حيث أكدت أن الثقافة المجتمعية تؤدي دورا هاما في تشكيل الوعي البيئي، وتحديد أنماط الاستهلاك والتعامل مع الموارد الطبيعية، وقد استعرضت أهم المعوقات التي تواجه تعزيز الوعي البيئي، مثل ضعف التعليم البيئي، والعادات الاستهلاكية غير المستدامة. وأشارت المداخلة إلى ضرورة دمج القيم البيئية في المناهج التعليمية، وتعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني في نشر ثقافة الاستدامة، مما يسهم في تعزيز الأمن البيئي في المنطقة العربية.

الجلسة السابعة

ترأس الجلسة السابعة الدكتور مولود فضيل، حيث تضمنت هي الأخرى نقاشات مستفيضة حول موضوع الملتقى، وقد استهل الجلسة بمداخلة موسومة ب " الأمن البيئي وتحديات التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية"، والتي تناولت مفهوم الأمن البيئي في المنطقة المغاربية كأحد مؤشرات التنمية المستدامة، موضحة أهمية الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للحفاظ عليها للأجيال القادمة في ظل التحديات البيئية مثل التغيرات المناخية، التصحر، ونقص المياه، والتي تهدد الأمن الغذائي والمائي، وقد أشارت الورقة إلى أهمية تحسين التنسيق بين الدول المغاربية، وتفعيل التعاون الإقليمي لمواجهة هذه التحديات. كما أكدت أن الأمن البيئي يتطلب جهودا وطنية وإقليمية، وتحسين السياسات البيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية.

وقد أوضحت مداخلة " التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن الإنساني للدول العربية" تحديات الأمن البيئي في المنطقة العربية، حيث أشارت إلى أن التدهور البيئي، مثل التصحر، التلوث، وندرة المياه، يهدد الاستقرار الوطني والإقليمي وقد يؤدي إلى صراعات سياسية وحروب. كما ركزت المداخلة على مفهوم الأمن البيئي كجزء من الأمن الإنساني، ومن ثمة فإن الأخيرة يتأثر بالتحديات البيئية التي تعرفها المنطقة، لتؤكد في ختام المداخلة على أهمية الحفاظ على البيئة لتحقيق الأمن الغذائي، الصحي، والبيئي، وربط ذلك بالأمن المجتمعي في المنطقة العربية.

كماتطرقت مداخلة " الأمن البيئي بين العولمة والأقلمة" إلى أثر المعطيات الجديدة على الأمن البيئي، حيث ترى أن السياسات الأمنية التقليدية للدولة القومية أصبحت محدودة، كونها تركز بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والبشر والهجرة غير الشرعية. الأمر الذي يبرز انفصال واضح بين الخطاب الأمني الدولي المعولم والاستراتيجيات الأمنية المحلية، ما يعزز من نمو أنظمة الأمن الإقليمية. هذا الوضع حسب المتدخل يثير إشكالية حول إمكانية تقديم هذه الأنظمة الإقليمية بديلا فعالا للمبادرات العالمية في معالجة قضايا الأمن البيئي، خاصة في ظل تزايد أهمية الحوكمة البيئية الإقليمية كاستجابة لتحديات قضايا بيئية عابرة للحدود، ما يشير إلى أهمية التنسيق بين شمال وجنوب العالم في مواجهة التحديات البيئية، ودور الحوكمة في تحديد الاستراتيجيات المناسبة.

لتستعرض بعدها مداخلة " حماية البيئة في ظل تحديات التنمية المستدامة" تطور مفهوم البيئة على المستوى الدولي، مبينةً أن الاهتمام الرسمي بدأ في سبعينيات القرن الماضي، وتصاعد مع مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، حيث ظهرت خلافات دولية حول المسؤولية البيئية، خاصةً بين الدول الكبرى والنامية، واستمرت هذه الخلافات حتى عام ٢٠١٦، وقد أكد المتدخل على ارتباط القضايا البيئية بالتنمية المستدامة، وأهمية التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة.

من جانب آخر أبرزت مداخلة" التغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن الإنساني" أثر التغير المناخي على الأمن الإنساني، حيث أكدت المداخلة على أن هذه التغيرات تؤدي إلى تهديدات كبيرة على مستوى الموارد الطبيعية والاقتصادية والغذائية. حيث تم تسليط الضوء على ظواهر مثل التصحر، تغير المناخ، وانتشار الفيروسات كأمثلة على هذه التهديدات، والتي تؤثر بشكل مباشر على حياة الإنسان، خاصة من خلال تدهور الأمن الغذائي والموارد الأساسية. كما تم الربط بين هذه الظواهر وأهمية التعاون الدولي لمواجهة تداعياتها وحماية الأمن الإنساني على المدى الطويل.

في ذات المنحى، قدمت مداخلة" الأمن البيئي في المنطقة العربية بين تهديدات التغير المناخي وتدهور النظم الإيكولوجية" رؤية شاملة للوضع البيئي في المنطقة العربية، محللةً التحديات الناجمة عن تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية وأثرها على الأمن البيئي، وذلك من خلال تحليل مفهوم الأمن البيئي في السياق العربي، وتحديد مظاهر تغير المناخ وتأثيره، وإبراز دور تدهور النظم الإيكولوجية في تفاقم المشكلات، لتقترح في ضوء الورقة البحثية استراتيجيات لتعزيز الأمن البيئي تتضمن دمج العنصر البيئي في المشاريع التنموية، وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، ودعم البحث العلمي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

وقد ناقشت مداخلة " الواقع البيئي المحلي في المنطقة العربية وإشكالية التنمية المحلية المستدامة "الجزائر أنموذجا"، حيث أوضح المتدخل أن التحديات البيئية التي تواجه المدن العربية تتفاوت حسب الظروف الطبيعية، الكثافة السكانية، والتنمية الاقتصادية، وأن التنمية السريعة والاستغلال المكثف للموارد فاقم هذه المشكلات. وفي حالة الجزائر، تتزايد التحديات البيئية، مثل تدهور الموارد الطبيعية، والتصحر، وندرة المياه، والتلوث، مما يستدعي تحليلا دقيقا واقتراح حلول مستدامة.

كماتناولت مداخلة " التنمية المستدامة في ظل تحديات التلوث البيئي (حالة الجزائر)" العلاقة المعقدة بين السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والحفاظ على البيئة في وجه التحديات المتزايدة للتلوث، حيث استعرضت الورقة البحثية واقع التلوث البيئي في الجزائر وتحليل مصادره وأنواعه المختلفة، وتقييم تأثيراته على الصحة العامة والاقتصاد والنظم الإيكولوجية، كما أشارت إلى الجهود والمبادرات التي تبذلها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، وأوضحت العقبات التي تعترض طريقها، ومن ثمة اقتراح سياسات وإجراءات لتعزيزها، مثل تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة وتطبيق تقنيات الإنتاج النظيف، وتعزيز الوعي البيئي، وتفعيل دور مؤسسات الدولة في تطبيق القوانين البيئية، وضرورة التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

لتطرح مداخلة " :La désertification et la perte des terres agricoles dans la région arabe répercussion sur la sécurité alimentaire et les stratégies de durabilité" أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة العربية ممثلة في التصحر وفقدان الأراضي الزراعية، وهي ظاهرة ذات عواقب بيئية واقتصادية واجتماعية وخيمة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وقد قامت المتدخلة بتحليل الأسباب المعقدة لهذه المشكلة، والتي تجمع بين العوامل المناخية (التغير المناخي والجفاف) والبشرية (الممارسات الزراعية غير المستدامة والتوسع الحضري المفرط)، وأكدت على الحاجة الملحة لتبني استراتيجيات التنمية المستدامة لعكس هذا الاتجاه.

الأمر الذي يستدعي تبني استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التهديدات، وتعزيز الأمن البيئي كعامل رئيسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي، حيث ناقشت المداخلة الموسومة ب " الأمن البيئي: استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي وتعزيز الاستدامة" سبل التكيف مع التغيرات المناخية، حيث سلطت الضوء بداية على تأثير التغيرات المناخية على الامن البيئي، وأوضحت تداعيات ذلك على صحة الإنسان واقتصاده، مع زيادة حدة النزاعات على الموارد، ذلك رأت في استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي السبيل الأمثل لضمن أمن بيئي مستدام وذلك من خلال تطوير البنية التحتية الخضراء والزراعة المستدامة، وأهمية الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، وقد اختتمت المداخلة بالتأكيد على أن الأمن البيئي والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الاستدامة تشكل تحديات ملحة تتطلب تضافر الجهود وتبني استراتيجيات فعالة لضمان مستقبل مستدام وآمن بيئيا.

كما أوضحت مداخلة" السياسات البيئية ودورها في مواجهة التحديات البيئية في المنطقة العربية" أهمية تبني سياسات بيئية فعالة لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة في المنطقة العربية، وذلك من خلال تحليل أدوات السياسات البيئية (الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التربوية)، واستعراض التحديات التي تحول دون فعاليتها ممثلة في تأثرها بالضغوط الخارجية، وضعف الوعي السياسي، وتهميش القضايا البيئية، وعدم تحديد الأولويات، فضلا عن التباين الجغرافي، الأمر الذي طرح صعوبات في التطبيق الفعلي لهذه السياسات، ومن ثمة قدم المتدخل توصيات بضرورة مراجعة هذه السياسات، وتعزيز التعاون العربي، وإعطاء أهمية أكبر للسياسات المحلية.

تعد في ذلك الجماعات المحلية احدى القنوات المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهو ما سعت مداخلة" الجماعات المحلية في الجزائر بين رهان التنمية المحلية والتهديدات البيئية الحديثة" لإبرازه من خلال التأكيد على دور الجماعات المحلية في الجزائر في مواجهة التهديدات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدة على دورها المحوري في تعزيز الأمن الإنساني من خلال التخطيط المحلي المستدام، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطبيق التشريعات البيئية، وقد أشار المتدخل أن هناك جملة من التحديات تواجه الجماعات المحلية في مسار تحقيق أهدافها كنقص الموارد المالية ومشاكل الاستثمار، ومن ثمة فالأمر يستدعي زيادة الاستثمار وتوفير التمويل وتطبيق اللامركزية.

من جانب آخر، تناولت مداخلة" دور التنمية المستدامة في تحقيق الاستدامة البيئية في ظل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠" سعي دول العالم لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الترابط بين التنمية والاستجابة البيئية، وأهمية تحقيق الاستدامة البيئية من خلال إدارة الموارد والطاقات المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي. حيث تشير الورقة إلى جهود الأمم المتحدة في فرض سياسات لتحقيق الأمن البيئي الذي يرتبط بشكل وثيق مع الأمن الغذائي، ومن ثمة لمواجهة التحديات التي تقف في مسار تحقيق خطة الأمم المتحدة للدول لابد من إيجاد حلول تشمل نشر الثقافة البيئية، وتقديم الحوافز المالية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

التوصيات

بعد عرض المداخلات ومناقشة الورقات البحثية بين السادة الحاضرين والأساتذة المتدخلين، والتي شملت مجمل محاور الملتقى، تم تقديم بعض التوصيات من طرف المتدخلين اتفقت في مجملها على مايلي :

- يُعتبر الأمن البيئي أحد أكثر مستويات الأمن أهمية وحساسية باعتباره يؤثر بشكل مباشر في المستويات الأخرى كالأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الاقتصادي وكذلك الأمن السياسي. لذا على الدول تبني استراتيجيات وقائية واستباقية لمواجهة التهديدات البيئية.
- ضرورة إرساء الحوكمة التشاركية عبر إدماج المكون المجتمعي في عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة الكوارث البيئية، مع ضرورة تكثيف حملات التحسيس وإذكاء الوعي البيئي بشأن الرهانات البيئية عبر حملات إعلامية توعوية، مع دعم المبادرات الشبابية، والبرامج التعليمية، ومشاريع العمل البيئي. حيث يمكنهم لعب دور رئيسي في صياغة السياسات المستقبلية ودفع التغيير على المستوى المجتمعي. فضلا عن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في المشاريع المستدامة لضمان مشاركة أوسع في الجهود البيئية.
- إدماج البعد البيئي كعنصر أساسي في جميع المشاريع التنموية في المنطقة العربية لضمان تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز التمويل المالي في مجالات التكنولوجيا الخضراء وحلول البيئة للتخفيف من التأثيرات السلبية للتهديدات البيئية.
- انشاء منظومة معلومات تكاملية عبر إنشاء نظام عربي للمعلومات البيئية مرتبط بأنظمة وطنية للمعلومات البيئية بالدول العربية، مع دعم البحث العلمي والابتكار البيئي عبر تشجيع مراكز البحث للتوصيف البيئي العربي بإحصائيات سنوية مضبوطة، وتوفير الفرص والبدائل عبر التخطيط الاستراتيجي والاستعانة بالجهود العالمية مثل هيئة الامم المتحدة.
- ضرورة تبني سياسات وطنية وإقليمية متكاملة لمواجهة التهديدات البيئية، إذ على الدول العربية تطوير وتنفيذ سياسات بيئية متكاملة تستند إلى الاستراتيجيات الدولية، مع التركيز على تقليل انبعاثات الكربون، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. بما يتوافق والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.
- تعزيز القدرات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) والتقنيات المبتكرة، وذلك بالاستثمار في البنية التحتية للتكنولوجية والمشاريع التجريبية بما يعزز الأمن البيئي والتعاون الإقليمي في المجال البيئي.
- ضرورة التقييم المستمر لدور الهيئات المعنية بتعزيز الأمن البيئي بين الفترة والاخرى من أجل معرفة مواطن القصور وإصلاحها في الوقت المناسب قبل تفاقم الوضع، فضلا عن مراجعة التشريعات البيئية وضمان التطبيق الفعلي لها بما يعزز حماية مختلف الموارد البيئية.

مختبر السياسات العامة
والتحديات التنموية والأمنية
في المغرب العربي

POLIDES

تقرير الملتقى الوطني حول:

الأمن في ظل التهديدات البيئية الحديثة:
"الأمن البيئي في المنطقة العربية أنموذجا"